Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 16 | Issue 2 Article 6

6-1-2020

# أفضلية الاستبدال غير القواعديّ في لغة الحديث النبويّ الشريف The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Hadith

Muhammad Nizwan bin Musling
*University of Islamic Sciences Malaysia*, Mohdnizwan88@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

## Recommended Citation

bin Musling, Muhammad Nizwan (2020) "أفضلية الاستبدال غير القواعديّ في لغة الحديث النبويّ الشريف The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Hadith," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16: Iss. 2, Article 6.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



# أفضلية الاستبدال غير القواعديّ في لغة الحديث النبويّ الشريف

د. محمّد نيزوان بن موسلينغ*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٧/٢٤م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/٣/١٠م

**ملخص**

يهدف البحث إلى الكشف عن قضايا الاستبدال غير القواعديّ على مستوى التركيب في لغة الحديث الشريف من خلال كتاب شواهد التوضيح لابن مالك؛ وذلك لقياس مدى انسجام الشاهد مع القواعدية وخروجه عليها وفقاً للمعيارين: معيار الأفضلية القواعديّة ومعيار الأفضلية الاستعماليّة. بالمنهج الوصفيّ التحليليّ، توصّل البحث إلى أنَّ هذا الاستبدال يظهر في أربع قضايا: فالأولى والثانية: تقعا في العلاقة الإسنادية، والثالثة: في إلحاق نون الوقاية بالاسم المعرب، والرابعة: في تحوّل التركيب الوصفيّ إلى التركيب الإضافيّ. وعناصر الأفضلية القواعديّة المنتهكة تقع كلُّها في العلامات الشكلية. ويرجع أهم عوامل هذا الانتهاك إلى فعل القانون اللغويّ الاختياريّ، مما يؤدِّي في بعض السياقات إلى عمل القياس الخاطئ، لينتج عنه الصيغ البديلة. وهذه الصيغ الحديثيّة البديلة لها نظائر استعمالية من القرآن والشعر، مما يبرهن أنَّ ترك الاحتجاج بالحديث في النحو لا مسوغ له، ونفي الأمر عن خصوصية لغة الشعر.

**Abstract**

This study aims to find out issues of the ungrammatical substitution in Hadith's structure through Ibn Malik's book (*Šawāhid Al-Tawdīḥ*). It is to measure the degree of structure's agreement with grammar, based on the two criterions: Grammaticality Optimality and Linguistic Usage Optimality. By the analytical descriptive method, the result shows this substitution appears in four issues: the first two issues are related to the subject-predicate elements, the third is the attachment of the "*Nun Wiqāyah*" to the noun, and the fourth is the transformation form from the adjective structure into the *Iḍāfa* structure. All Grammaticality Optimality elements which were violated are located at formal signs. The main factors for this violation are the operational of optional linguistic law which in some contexts leads to false analogy doing. As a result, alternative forms were produced and they have similar linguistic usage from Quran and Arab Poetry which proves that leaving the Hadith as linguistic evidence in Arabic grammar is not justified, and it denies the specificity of the language of poetry.

## المقدمة.

الحديث النبويّ الشريف[١] بوصفه مادةً لغويةً كان ينبغي ألاَّ يُستبعَد في عملية التقعيد أو الدرس النحويّ مهما كان سببه؛ لأنّه أداءٌ لغويٌّ أَوْلى من كلام العرب الشعريّ والنثريّ؛ لأنَّ الرسول ﷺ أُوتِي جوامعَ الكلم. وهذا الموقف يتوافق والمنهجَ الوصفيّ الذي لا يستثني أيَّ شريحة من الشرائح الاستعماليّة اللغويّة لا سيما إذا كان الحديث ضمن الأحاديث المدوَّنة في بطون الكتب في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، كما قرّره مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، إلا إذا كانت ألفاظ الحديث

* محاضر، كلية دراسات اللغات الرئيسة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM) – ماليزيا.



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



تجيء في رواية شاذّة أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له[٢]. وكذلك ينبغي الاستشهاد بالأحاديث المتواترة وعدم الطعن في ألفاظها، وإن كان الرُّواة رَوَوْها بالمعنى؛ لأنَّ لفظَهم المغيَّر إليه وَقع قبل تدوين الأحاديث[٣]، أيْ: في عصر الاحتجاج بلغة هؤلاء الرُّواة[٤]، يعني: قبل فساد اللغة العربيّة، فلم يقع أيُّ تغييرٍ عليه بعد التدوين، إضافةً إلى أنَّ التشدُّد في الضبط والتحرِّي في نقل الأحاديث شائعٌ بين النَقَلَةِ والمحدِّثين[٥].

ولذا، فإنَّ هذا البحث يحاول أن يدرس جانباً من صور تراكيب الحديث الشريف، متّخذاً كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٦] مدوَّنةَ التطبيق؛ لكونه أوَّلَ مَنْ أكثرَ فيه من الاحتجاج بالحديث النبويّ في إثبات القاعدة النحوية، واعتماده فيه على نصوص الحديث التي سمعها مباشرةً على يد الحافظ شَرَف الدِّين اليُونِيني في مجالس إسماعه لصحيح الإمام البخاري؛ إذ عُرِفَ به الحافظ اليُونِيني من الدقة والضبط والإتقان والحرص البالغ في تقييد اختلاف روايات الصحيح[٧].

غير أنّ البحث يقتصر على دراسة تراكيب الحديث التي تخرج على القواعديّة بخصوص العلاقات الأُفُقية النحويّة (Syntagmatic Relation) عن طريق الاستبدال غير القواعديّ، في ضوء نظرية الأَفْضَلِيَّة (Optimality Theory)؛ إذ تتصّ أهم ومبادئها على أنَّ القواعد الكلية في جميع اللغات البشرية الطبيعية قابلة للانتهاك. ومن جانب آخر، يسعى البحث إلى الإثبات بأنَّ ما وُجد في الحديث من الانتهاكات القواعديّة في هذه العلاقات، وُجد في ما احتجَّ به النحاة أنفسُهم من لغة القرآن والشعر.

وعليه، يتكوّن البحث من إطارَيْنِ: أولهما: نظريّ يبيّن فيه مفهوم الاستبدال غير القواعديّ، ونظرية الأفضلية من حيث مفهومها مبادئها، وكيف يمكن تطبيقها على اللغة العربيّة بعد مراعات خصوصية هذه اللغة. وأما الثاني: فهو تطبيقيّ على الشواهد الحديثيّة التي وردت في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك. ويعقب ذلك ذكر أهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج.

## مشكلة البحث وأهدافه.

تكمن مشكلة البحث في أنَّ لغة الحديث الشريف تتعرّض لما يتعرّض له الأداءات اللغويّة الأخرى كالقرآن وقراءاته وكلام العرب الشعريّ والنثريّ من الانتهاكات القواعديّة، مما يفتقر إلى التحليل والتفسير. ولذا، فإنّ هذا البحث يهدف إلى تشخيص قضايا الخرق القواعديّ في (شواهد التوضيح) على مستوى التركيب عن طريق الاستبدال غير القواعديّ. ومن ثم، قياس عناصر الأفضلية التي يحقّقها الشاهد وما لم يحقّقها، والكشف عن القانون الذي يتحكّم في تشكيل الشاهد وأثر انتهاكه بعض تلك العناصر تركيبياً ودلالياً.

## منهج البحث.

يتكأ البحث في الوصول إلى أهدافه على المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ إذ يصف الشاهد الحديثيّ الذي يظهر فيه الاستبدال غير القواعديّ على مستوى العلاقات الأفقية النحوية وصفاً دقيقاً، وإعداد ما يمكن من درجات القواعدية التي يمكن أن تُظهِر انسجام الشاهد مع القواعد أو خروجه عليها في جدول الأفضلية.



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

## الدراسات السابقة.

قد سبقت هذا البحثَ مجموعةٌ من الدراسات التي تُعنَى بالخرق القواعديّ الواقع في لغة الحديث. ومن أهمها ما قام به إبراهيم السامرائي، وهو يرى أنَّ الشذوذ الواقع في لغة الحديث الشريف من المواد اللغويّة التاريخيَّة التي لا يمكن التغاضي عنها حتى تعطينا صورةً شاملةً للعربية التاريخيّة. غير أنَّه يعدُّها من قبيل "سعة العربية"، حتى يذهب إلى أنَّ هذا الشذوذ من العربية الأخرى غير تلك التي فَشَتْ وشَاعَتْ، وليس من حاجةٍ إلى أن يؤتى لها بشرحٍ ولا بتأويلٍ[٨]. وكذلك اعتمد الباحث سلمان القضاة على المنهج الوصفي التقريريّ في دراسة الشواهد الحديثية المشكلة قواعدياً، دون الميل إلى البصريين أو الكوفيين أو غيرهم، بل يجنح دائماً إلى الآراء التي تسلم من العمليات الذهنية المجردة مثل: التقدير والتأويل والتعليل المنطقيّ[٩]. رغم اتّفاق هذا البحث مع منهجهما السابق، يرى أنَّهما لم يقدّما تفسيراً نصياً يبيّن فيه أسبابَ تمرُّد ذلك الأداء اللغويّ الحديثيّ على القواعد، والقانون اللغويّ الذي يتحكّم في ذلك، بالإضافة إلى أنَّهما لم يوظّفا أيَّ نظريةٍ لسانية حديثة في معالجة هذه الظاهرة اللغوية الأصيلة لتقدّم لنا رؤى لسانية معاصِرة.

وكذلك، لم نجد مسوّغاً علمياً في إخراج مثل هذا الأداء من خريطة العربية الشائعة، إذ قد يكون الأمر بالعكس في فترة معينة من الزمان والمكان. وهذا يعود إلى طبيعة عملية استقراء كلام العرب التي استغرقت كلها قرناً أو قرنَينِ، وهو أمر دونه مشقَّات وأهوال لانتشار العرب على رقعة واسعة من الأرض، ويصعب على العلماء التحكُّم في كثرة استعمال النمط اللغويّ أو قلته فيها، فما يمكن أن يكون كثيراً في هذا المكان، قد يكون قليلاً أو معدوماً في مكان آخر، وكذلك ما يكون كثيراً في هذه الحِقبة الزمانية، قد يصبح قليلاً في فترة زمانية تالية تبعاً لقوانين التطوّر اللغويّ[١٠]، زيادة على الطبيعة الاختيارية لعمل كثير من القوانين اللغويّة.

ولذا، نجد الباحث محمّد نِيزْوَان بن مُوسلِيْنغ حاول تفسيرَ هذا الأمر في ضوء إحدى النظريات اللسانية الحديثية، وهي نظرية الأفضلية مقرونةً بفكرة المتبقي، غير أنَّ تطبيقه مقتصر على قضايا الذكر غير القواعديّ، كثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) الامتناعيّة، ووقوع التمييز بعد الفاعل لـ(نِعْمَ) ظاهرا[١١]. ولعل البحث الحالي يمثّل خطوةً تستكمل به الجهود السابقة في سبيل تفسير مشروعية الخروج على القواعدية في لغة الحديث، دون الحكم بالتخطئة والتقبيح والتدريج (الندرة/القلة) تماشياً مع المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة.

## الأفضلية القواعدية والاستعمالية في اللغة العربية: المفهوم والمبادئ.

يحاول هذا البحث أن يستثمر نظرية الأفضلية في معالجة التركيب الحديثيّ غير القواعديّ؛ لقدرتها التفسيرية على التعامل مع الأداءات اللغويّة التي لا تسير مع القواعد التي كشفها النحاة. ويلاحظ أنَّ هذه النظرية ما زالت لا تطبَّق كثيراً في اللغة العربية على الرغم من قِدَمها؛ إذ جاء بها ألان برِينْس (Alan Prince) وباول سَمُولِنسْكِي (Paul Smolensky) تنظيراً لها منذ عام ١٩٩٣م. وهي تقوم على خمسة مبادئ؛ وهي[١٢]: **العالمية** (Universality): إمكانية تطبيق هذه النظرية على جميع اللغات البشرية الطبيعية، و**قابلية للانتهاك** (Violability): القواعد الكلية في جميع اللغات قابلة للانتهاك، و**الترتيب** (Ranking): التراكيب المدروسة تخضع للترتيب أو التدريج من حيث التزامها بشروط القواعدية التي تخضع أيضاً للترتيب حسب أهميتها في النظام اللغويّ للغة ما. ولذا، فإن النمط اللغويّ الذي يلتزم بالقواعدية التزاماً تاماً أو الذي يخترق أدنى شروط القواعدية هو الذي يحتل أعلى درجات الأفضلية أو ما يطلق عليه المترشح الأفضل



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



(Optimal Candidate)، و**الشمولية** (Inclusiveness): تعني أن تكون النظرية قادرة على وصف الظاهرة المعينة في معظم أبعادها ووجوهها المختلفة، و**التوازي** (Parallelism): عند عرض التراكيب وفقاً لجداول الأفضلية التي تصنّف النمط وفقاً للعناصر القواعدية، فإن هذا المبدأ هو الذي يحكم ترتيب القيود القواعدية، وما إذا كان هذا الترتيب يفي بمجموعة الصيغ والتراكيب.

فالنظرة إلى اللغة في ضوء هذه النظرية تكون أكثر قرباً مع طبيعة الأداء اللغويّ نفسه عند أبناء اللغة، فلا يهمّها الاجتهادات النحويّة. وذلك ابتداءً من تفعيلها مبدأ ثراء القاعدة (Richness of the base) في بنية المدخل (Input) وكذلك المولّد (Generator: GEN)، وهو المبدأ الذي ينصّ على أنه لا يمكن فرضُ أي قيودٍ عليهما. نتيجة لذلك، فإنَّ للمولّد (GEN) قدرةً هائلة مطلقة على توليد قائمة مفتوحة غير نهائية من المترّشحات، أيْ: الصيغ اللغوية الممكنة المنطقية المقبولة لغوياً (الصحة اللغوية لا النحوية) لأيّ مدخلٍ معطى (Lexicon)، دون أدنى قيدٍ أو شرطٍ، بكل حريةٍ وإبداع. وهذه الخاصية (حرية التعبير وخصوصية الإبداع) خاصية مبدعة في الأساس، بإمكانها أن تضيف عنصراً، أو تحذف آخر، أو تعيد العناصر البنيوية من جديد في حدود ما تسمح به اللغة لا القواعد الصارمة. وأما المقوِّم (EVAL) فهو المكوّن الذي يأخذ على عاتقه مهمةَ تدريج التراكيب اللغوية حسب درجاتها التلاؤمية مع نسق القيود الكونية لاختيار أنسبها كمخرج/ مترشّح أفضل (Optimal Output)[١٣]. وهذا المكوّن يمكن أن تستقلّ به لغة عن لغة أخرى، فهو يراعي خصوصية القواعد، فقواعد الإسناد في اللغة العربية تختلف عن مثيلتها في اللغة الإنجليزية، إذ إننا نجد نوعين من أنواع الإسناد في اللغة العربية، ولكننا في الإنجليزية لا نجد غيرَ نوعٍ واحد. وعندما يضع المقيّم درجات التراتبية والقيود القواعدية فإنه ينظر إلى خصوصية هذه القواعد[١٤]، بل إلى خصوصية الباب النحويّ الذي ينتمي إليه الأداء اللغويّ.

ولذا، عندما تُطبّق هذه النظرية على اللغة العربية عامةً وعلى مستواها التركيبيّ النحويّ خاصةً، ينبغي أن تُراعَى خصوصية هذه اللغة. ومن أهمها أنَّ للتراكيب العربية الفصحى صوراً متعددةً، بعضها متسقة مع القواعد، وبعضها الآخر متمردة عليها، وكل ذلك أداءٌ لغويّ جائزٌ صحيحٌ ما دام يحقّق الأفضلية الاستعمالية التي ستُوضّح لاحقاً، على الرغم من أنَّ علماء العربية لم يهتموا كثيراً بأنَّ الاستعمال ذو أفضليةٍ تختلف عن الأفضلية القواعدية. ويرجع تعدّد صور الأداء التركيبيّ في العربية إلى سببينِ رئيسينِ[١٥]:

١- عمر اللغة العربية طويل جداً مما لا يمكن أن يخضع لقياس دقيق. وتراث العربية قبل الإسلام وبعده وطيلة المدة الحرة من عمر العربية تراث غنيّ متعدد الأوجه حتى وصلت العربية إلى مرحلة القيد اللغويّ.

٢- الرقعة الجغرافية التي تفاعلت عليها العربية ليست بالرقعة التي يمكن حصر مظاهر الاستعمال فيها، إذ تشمل معظمَ أجزاء الجزيرة العربية، والعراق، والشام، وأجزاء أخرى من البلاد المجاورة.

نتيجة لذلك، تؤثّر هذه الظروف كلها في طبيعة عمل القوانين اللغويّة التي تتحكّم في تشكيل الصيغ العربية على هيئتها النهائية المستعمَلة في المستوى التواصليّ بين أبناء اللغة. فالحكم على الأداء اللغويّ العربيّ الذي أنتِج في فترة الاحتجاج اللغويّ، بالاعتماد على القواعد الصارمة حسب أصبح غير مُجدٍ من وجهة نظرنا؛ إذ سيؤدّي إلى التخطئة أو التقبيح للغة، أو التدريج العدديّ (القليل، النادر) على الرغم من أنّ القواعد التي كشف عنها النحاة يمكن أن توصَف بغير شاملة؛ لأنها تقوم على الاستقراء الناقص لصالح صناعة النحو والتعليم لا غير.

ولذا، يرى يحيى عبابنة أنَّ "هذه النظرية حين تطبيقها على العربية، ينبغي أن تقوم على ازدواجية الأفضلية؛ وذلك



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



لأنَّ العربية تتميز بالعمر الطويل الذي مكّن القوانين اللغويّة من العمل فيها عملاً يتراوح بين الإلزام والاختيار، غير أنَّ كثيراً من هذه القوانين تمتاز بالاختيارية، أيْ: أنَّ عمل القانون لا يكون إلزامياً، بل قد يعمل مرة ولا يعمل أخرى، أو أنه قد يعمل عند شريحة استعمالية ما، ولا يعمل عند الشريحة الأخرى، كما أن هذه القوانين قد تكون متفرعة ولا تمتاز بالانفرادية في عملها، فينتج عن هذا كله تعدّدُ الصيغ الاستعمالية"(١٦).

فالهدف الرئيس من تطبيق هذه النظرية على اللغة العربية في مستواها النحوي التركيبيّ خاصة إبرازُ النقص القواعديّ الذي يتمثَّل في عدم اطراد القواعدية في جميع صور الأداء اللغوي وأصنافه، لا لإبراز النقص الاستعماليّ الذي يتمثل في الأداءات اللغويّة التي أنتجها أبناء اللغة، من بينها الحديث الشريف، مهما كانت الأحوال. وكل ما سبق هو الذي يدفعنا إلى القول: إنَّ العربية ينبغي أن تُعامَل في ضوء نظرية الأفضلية بمعيارَينِ: معيار الأفضلية القواعدية، ومعيار الأفضلية الاستعمالية. وتفاصيل كلٍّ من هاتين الأفضليتين فيما يأتي:

(١) **الأفضلية القواعدية (Grammatical Optimality):** هي الجانب القواعديّ الذي تشترك فيه العربية مع اللغات الأُخر. وللأفضلية القواعدية العربيّة عناصرُ يستخلصها الباحث من الحدود والمفاهيم النحويّة. وهي تحتوي على ضربين من العلامات؛ العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية، وهما من أهم العلامات النحويّة. وقد عرّف عمر أبو نواس العلامات النحوية بأنَّها مجموعة من الدوال التي ترتبط بألفاظ وسياقات محددة، وتُعبّر عن وجودها فيها، سواء على مستوى الكلمة أو على مستوى الجملة، وتُفصِح عن معانٍ مختلفة عن طريق قيامها بوظائفها. وتتميّز هذه العلامات النحوية عن العلامة اللغوية بأنّ مجالها هو التركيب، وعنايتها بربط عنصر بآخر لتحديد العناصر اللغويّة داخل التركيب، وهي توصف بأنَّها حتمية صناعية معيارية لا اعتباطية(١٧). **فالعلامة الجوهريّة** هي العلامة الأكيدة التي لا يمكن أن ينتج عنها خلاف بين الباحثين، ويدركها أبناء اللغة بحسّهم اللغويّ وتواصلهم فيما بينهم، وهو تطابق المعنى التركيبيّ مع المعنى المعجميّ في الغالب، كمعرفة أنّ الفاعل هو مَنْ أوقع الفعل أو وقع الفعل منه. وأما **العلامات الشكليّة** فهي ما يمكن أن يكون من المؤشّرات الشكلية كمسألة (استبدال النمط: Pattern Substitution)(١٨) على أساس شكليّ. والعلامات الشكلية كثيرة في اللغة نستند فيها إلى ما يمكن أن يقوم الخلاف فيها بين النحويين على الرغم من وجودها الشكليّ في التركيب اللغويّ، كرفع الفاعل (العلامة الإعرابية) و(الصيغة) و(الإسناد التركيبيّ) الذي لا يتضافر مع الإسناد المعنويّ. وكذلك مسألة التقديم والتأخير (الرتبة) في الجملة الفعلية العربية، كتقديم الفاعل على الفعل هي مسألة لا يمكن إثبات الأصل فيها؛ لأنها قائمة على العلامات الشكليّة، فقد عدّ النحويون هذه المسألة قائمة على تبنّي الرتبة المتقدّمة للفعل، وجعلوا الرتبة التالية للفاعل، وهو أمر يمكن أن نختلف فيه من حيث تحديد الأصل؛ لأنه قد يبدو جدلياً. وعلماً بأنّ العناصر القواعديّة تتفاوت من باب نحويّ إلى آخر، تبعاً للباب النحويّ الذي ينتمي إليه التركيب.

(٢) **الأفضلية الاستعماليّة (Linguistic Usage Optimality):** هي الأفضلية التي تنفرد بها العربية لما تتميز به من تعدُّد الصور الاستعمالية على المستوى النحوي التركيبيّ، نتيجة لعمر العربية الطويل، ولسعة الرقعة الجغرافية التي تفاعلت عليها العربية طيلة فترة اللغة العربية بوصفها لغةً حرّةً (قبل نزول القرآن)، مما يسمح بعمل القوانين اللغوية فيها عملاً اختيارياً لا إلزامياً لينتج عنها الصيغ التركيبية غير مكتملة للعناصر القواعدية، وقد أطلقنا عليها مصطلح الصيغ البديلة أو الاختيارية (Alternative Forms). وتتحقّق الأفضلية الاستعمالية للتركيب اللغويّ بتحقيق ما يأتي:

أ- **المقبولية الاستعماليّة:** يصدر التركيب اللغويّ ممَن يُحتجّ بكلامهم (ابن اللغة)، وهو "ما ثبت في كلام من يوثـق



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيِّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر"[١٩].

ب- **الشرط الاستعماليّ:** على أن يكون التركيب ضمن فترة القيد اللغويّ كما حدّده النحاة، وهو يشمل **القيد الزمانيّ:** [إذا كان التركيب من كلام العرب النثريّ، فحدوده بنهاية القرن الثانيّ الهجريّ في الحواضر، ونهاية القرن الرابع في البواديّ. وأما إذا كان من الشعر فحدوده بنهاية سنة ١٨٠هـ، أو بانتهاء شعر ابن هرمة (ت ١٥٠هـ)]. و**القيد المكانيّ السُّكانيّ:** [وسط الجزيرة العربية: كبوادي نجد والحجاز وتِهامَة، على أساس عدم الاختلاط بالأمم المجاورة: كالفرس والروم والهند والحبشة[٢٠]]. ويجدر التنويه إلى أنَّ هذا القيد المكانيّ المرتبط بالقبائل الست: (أسد، تميم، قيس، هُذَيل، بعض كنانة، بعض الطائيين) ينطبق على لغة النثر فقط، فلا يخضع له لغة الشعر؛ لأنَّ المطلوب من الشاعر يومَها لم يكن أن يقول الشعر بلهجته الاستعمالية الخاصة، بل كان عليه أن يلتزم بمستوى اللغة الأدبية المشتركة أو العربية الفصحى الذي لم يكن يوماً من الأيام خاصاً بقبيلة معيّنة. ولذا، يحتج بشعر امرئ القيس مثلاً على الرغم من أنه ليس من القبائل الست؛ لأنَّه من قبيلة كِندَة[٢١].

وتحقيق هذه الأفضلية الاستعمالية شرط أساسيّ لتطبيق مبدأ الأفضلية في اللغة العربية، وهو الذي لا يقوم على فكرة التقبيح للغة، أو تدريج التركيب من القلة إلى الكثرة، أو تخطئة التركيب وإخراجه من جسم اللغة وإن كانت المخالفة فيه تقع في أهم شروط القواعدية أو فقراتها، ما دام التركيب من استعمال أبناء فترة القيد لا من استعمال المولَّدين. ولا يقوم كذلك على تفضيل تركيب لغويّ على آخر من حيث الاستعمال، إلا بالنظر إلى أفضليته القواعدية. ويمكن أن نتصوّر حدودَ كلٍّ من الأداءات اللغوية التي تحقّق الأفضلية القواعدية والأفضلية الاستعمالية في جسم اللغة العربية في الرسم البيانيّ الآتيّ:

(١) **الأفضلية القواعديّة:** القواعد أداة الحكم على الأفضلية، وتقع فيها الأداءات اللغوية التي حقَّقت جميعَ شروط القاعدة النحويّة التي اكتشفها النحاة إلى جانب تحقيقها للجانب الاستعماليّ من أبناء اللغة. وتمثل جزءاً أصغر من جسم اللغة مقارنةَ بالأفضلية الاستعمالية؛ نتيجة لطبيعة الاستقراء الناقص.

(٢) **الأفضلية الاستعماليّة:** الأداءات اللغوية التي أنتجها أبناء اللغة، في فترة القيد اللغويّ مع الاعتراف بأن الأداء اللغويّ لا حصر له، سواء أكانت تحقّق جميعَ عناصر القواعدية أم تنتهك شرطاً من شروطها. ولذا، فإنها تمثل الجزء الأكبر من اللغة؛ إذ إنها حقّقت أفضليتها استعمالياً، فلا يمكن الاعتراضُ عليها. ولعلها يندرج تحتها كل أداء لغويّ يطلق عليه مصطلحات عدة مثل: الشاذ، اللغات، الضرورة الشعرية، والمتبقي، والصيغ البديلة.

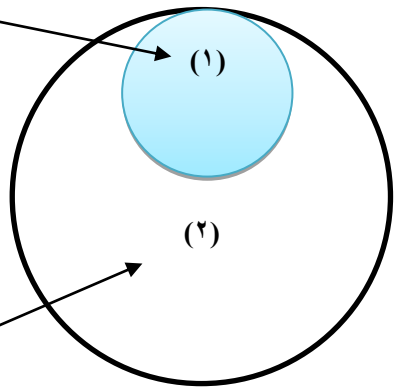


**الرسم البيانيّ رقم (١): جسم اللغة العربيّة الفصحى في فترة القيد اللغويّ.**



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



**مفهوم الاستبدال اللغويّ.**

لا يخرج مفهوم الاستبدال في الدرس اللسانيّ المعاصر على اختلاف اتجاهاته عن مفهومه اللغويّ، وهو جعل شيءٍ مكانَ شيء آخر، كإبدال الواو تاءً في (تَاللهِ)[٢٢]. وعليه، تتَّخذ المدرسة البنيويّة من فكرة الاستبدال إحدى المنطلقات التي تأسّست عليها الثُّنائيات السوسيرية في التمييز بين نوعَينِ من العلاقات التي تنتظم عناصرَ اللغة وتحكمها، كما يحدّدها النظام اللغويّ في كلّ لغة. وهما: العلاقات الجدولية الاستدعائية (Paradigmatic Relation)، والعلاقات الأفقية النحويّة (Syntagmatic Relation). فتتكون الأولى منهما: عن طريق الربط بين عناصر اللغة التي تشترك في بعض الخصائص ذهنياً، وأما الثانية: فتُحدَّد عن طريق العلاقة الاستبدالية التي تقيمها وحدة لسانية ما بفضل تركيبها مع وحدات لسانية أخرى من المستوى نفسه لتشكِّل تركيباً قواعديّاً، وتكشف لنا عن السياق والعناصر اللغوية التي يمكن للعنصر اللغويّ أن يَرِدَ فيها ومعها[٢٣]. وقد فطِن النحويون العرب إلى هذه العلاقات بوضع القواعد الصارمة لها، بحيث حدّدوا ما يصحّ وضعُه من الكلمات المنتظمة داخل الجملة نحوياً.

غير أنَّ هذا البحث يريد تسليط الضوء على إمكانية انتهاك قاعدة هذه العلاقات، حتى إنَّ هذا الوضع قد دفع سوسيرَ نفسَه إلى استبعاد هذا الجانب من النظام اللغويّ، لا لشيءٍ، إلاَّ لأنّه لم يقتنع بأنَّ الجملة عملية موجَّهة بالقواعد، فهي تمثِّل الجانب الذي يتيح لأبناء اللغة الحريةَ في التوليف بين مختلف العناصر إلى أبعد الحدود[٢٤]. فأهمّ تلك العلاقات المنتهَكة قواعدياً العلاقاتُ الأفقية النحويّة التي يمكن أن ترد الكلمات في الجملة على غير ما تقتضيه القاعدة القياسية المعيارية من حيث ورودها مع الكلمات الأخرى في الجملة، وهو ما نطلق عليه الاستبدال غير القواعديّ.

**الاستبدال غير القواعدي في لغة الحديث الشريف: نماذج من "شواهد التوضيح" لابن مالك.**

قد عثر البحث بعد تتبّع شواهد الحديث في الكتاب المدروس على أربع قضايا الاستبدال غير القواعديّ، وتتحقّق الأفضلية القواعدية والاستعمالية فيها على النحو الآتي:

**القضية الأولى: الإخبار عن اسم الذات بظرف الزمان.**

تنصّ القاعدة القياسية المعيارية بخصوص العلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية على أنّه: إذا كان المبتدأ جثة (اسم ذات) ووقعَ الظرف خبراً عنه، لم يكن ذلك الظرف إلاَّ من ظروف المكان، نحو: زيدٌ خلفَك. أما من ظروف الزمان فلم يجز[٢٥]؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يقع خبراً إلا عن اسم المعنى غير الدائم فقط منصوباً أو مجروراً بـ"في"، فلا يقال مثلاً: زيدٌ الليلةَ[٢٦]. وبعبارة أخرى، فإنَّه لا يجوز أن يحلّ اسم الذات محلَّ اسم المعنى/المصدر ليكون مسنداً إليه (المبتدأ) للخبر وهو ظرف الزمان؛ وذلك لعدم تحقيق العلامة الجوهريّة للخبر نفسه –كما يبدو الأمر ظاهرياً من خلال العناصر الشكليّة في التركيب– وهي تتمُّ به أو بمتعلَّقه مع المبتدأ غير الوصف الفائدةُ[٢٧]، أي: تفيد به معنىً في الكلام حتى يمكن أن يصمت به المتكلِّم، ويُقنِع به السامعَ دون نبوٍّ أو نشازٍ[٢٨]. وعلّل النحويون ذلك الأمر (عدم الإفادة) منطقياً بأنَّ اسم الذات كـ "زيد" مثلاً لا يخلو من زمان، إما يومٍ أو ليلة، أو ساعة، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحدًا دون الآخر[٢٩].

مع ذلك، فإنَّ اللغة في الاستعمال الفعليّ عند أبناء اللغة لا ترفض هذه الصورة (المبتدأ اسم الذات والخبر ظرف الزمان) رفضاً كلياً، على الرغم من أنَّ القواعدية تأباها؛ لأنَّها لا تحقّق من الإفادة شيئاً في الكلام، مما ألجأ بعضَ النحويين إلى التأويل لتسويغ هذه الصورة غير القواعدية. وقال ابن هشام: "إنْ وُجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وَجَبَ تأويله، كقولهم: "الليلةَ



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



الهلالُ"، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ"[٣٠].

مهما يكن من هذا التأويل أو التقدير، فإنَّه لم يجعل التركيب السابق قواعدياً في صورته المستعمَلة، بل إنَّ التركيب من وجهة نظر هذا البحث، يظلّ غيرَ قواعديٍّ في جانب من عناصر القواعدية له. وهو كما في شاهد الحديث النبويّ الذي أشار إليه ابن مالك: "فَغَداً اليَهُودُ وَبَعْدَ غَدٍ النَّصَارَى"[٣١]، وهو قول الرسول ﷺ في فرض الجمعة وفضيلة الأمة الإسلاميّة بها، والإشارة إلى تعييد اليهود في يوم السبت، والنصارى في يوم الأحد[٣٢]. ونجد لفظ هذا الحديث في الصحيحين باختلافٍ يسيرٍ في التقديم والتأخير، وهو لا يُخلّ بالشاهد. ونصّه في صحيح البخاري: نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ اليَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ[٣٣]. وفي صحيح مسلم: نَحْنُ الآخِرُونَ، وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْدَ أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ أُوتِيَتِ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْنَا، هَدَانَا اللهُ لَهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ، الْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ[٣٤].

يلاحَظ أنَّ ابن مالك في توجيهه الاستعمالَ اللغويّ غير القواعديّ في الحديث السابق، لا يختلف عما فعله غيره من النحويين والعلماء من حيث اللجوء إلى التقدير حين يتصدَّون لمثل هذا المظهر الاستعماليّ؛ غيرَ أن ابن مالك والنووي رأيا أنَّ المحذوف في التركيب مضافان من أسماء المعاني؛ ليكون ظرفا الزمان خبرَينِ عنهما؛ أي: "فغداً تعييدُ اليهودِ وبعد غدٍ تعييدُ النصارى"[٣٥]، أو عند النووي: "عيدُ اليهودِ غداً"[٣٦]. وعلّل ابن مالك جواز ذلك بوجود قرينةٍ تدلّ على اسم معنى محذوف وهو مضاف فحُذف وأقيمَ المضاف إليه مقامَه لوضوح المعنى[٣٧]. في حين أنَّ المحذوف فيه عند الطبري، كما نقله ابن حجر العسقلاني، هو الفعل، قائلاً: "غداً هنا منصوب على الظرف وهو متعلِّق بمحذوف، تقديره: اليهود يعظِّمون غداً، وكذا قوله بعد غدٍ ولا بد من هذا التقدير"[٣٨]. ومع اختلاف هذا التقدير، يهدف كلٌّ منهم إلى إقامة العنصر القواعديّ "المحذوف" (اسم المعنى المضاف أو الفعل متعلَّق الظرف) في عناصر الإسناد، لكي يتحقّق به وفقاً لنظرتهم، الكلام المفيد نحوياً.

ولكن هذا البحث يرى أنَّ القوانين اللغوية في اللغة العربية تعمل عملاً اختيارياً يسمح لبعض الأداءات اللغوية أن تنتهك هذا العنصر القواعديَّ بأن تستبدله بعنصر آخر، وهو في التركيب السابق استبدال اسم المعنى باسم الذات ليكون مُخبراً عنه بظرف الزمان؛ لوضوح المعنى عند أذهان طرفَيْ الكلام: المرسِل والمتلقِّي، ولصالح بقية العناصر الأخرى، كما يمكن توضيح ذلك في جدول الأفضلية الآتي:

| التركيب اللغويّ | الأفضلية القواعدية | | | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| | الجوهريّة | الشكليّة | | | |
| | الإفادة | توافر عنصرَيْ الإسناد | المسند إليه (المبتدأ) اسم معنى | الحركة الإعرابيّة (الرفع) | |
| ١) غداً تعييدُ اليهود وبعد غدٍ تعييدُ النصارى. | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٢) غداً اليهودُ وبعد غدٍ النصارى. | ✔ | ✔ | ✘ | ✔ | ✔ |

**جدول الأفضلية رقم (١): عناصر الأفضلية القواعديّة والاستعماليّة للإخبار بظرف الزمان.**



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ التركيب الإسناديّ الاسميّ الأول قد حقّق جميع عناصر الأفضلية المنصوص عليها في قاعدة الإخبار بظرف الزمان، مما يجعله يحتلّ المركز الأول في سلّم الأفضلية ليكون المخرج الأفضل، زيادة على أنه متاح للاستعمال والقياس عليه. في حين أنَّ التركيب الثاني أو كما هو في الصحيحين أيضاً (اليهودُ غداً والنصارى بعدَ غدٍ) يختلف عن الأول في انتهاكه شرطاً من شروط القواعدية؛ وهو أن يكون المبتدأ اسم المعنى إذا كان خبره ظرفَ زمان؛ إذ يرد في التركيب اسم الذات (اليهود/النصارى) لا اسم معنى. ومع ذلك، فإنَّه يلتزم عناصر الأفضلية الأخرى له، كتوافُر عنصرَيْ الإسناد (المسند إليه: اسم الذات الذي يحلّ محل اسم المعنى، والمسند: ظرف الزمن)، وتحقيق العلامة الإعرابية كما تقتضيه القاعدة النحوية. وأهمّ من ذلك، أنه يتمتع بالأفضلية الاستعمالية التي تؤشِّر لنا على أنَّ أبناء اللغة في بعض المواقف كانوا يستغنون عن العنصر القواعديّ السابق، وتحقَّقت إفادة الكلام دون ذلك العنصر؛ تحقيقاً لسمة الإيجاز في الكلام، وهو من أساليب لغة الرسول ﷺ، وهي: التأنّي، والإيجاز، والتكرار، والفصاحة[٣٩]، غير أن هذا البحث يرى أنَّ هذا الإيجاز الذي تتيحه اللغة لأبنائها قد يقودهم إلى تجاوُز القواعد التي اكتشفها النحاة، كما في التركيب السابق، فهو الإيجاز عن طريق الاستبدال غير القواعديّ.

وهذا الأمر يشاركه الأداء اللغويّ الحر والمقيَّد على حدٍّ سواء. وذلك كما يظهر في نظائر الحديث النبويّ السابق من كلام العرب النثريّ، وهو قول امرئ القيس على الشَرَّاب حين قيل له: "قُتِلَ أبوكَ": اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ[٤٠]، أي: الْيَوْمَ قِحَافٌ وغداً نِقَافٌ[٤١]. فاتَّضح فيه أنَّ ظرف الزمان (اليوم) قد وقع خبراً عن الجثة (خمر)، وهو ما لا تجيزه القاعدة القياسية المعيارية، مما دفع المتمسكين بالقواعدية إلى تأويلات، كما هو الشأن في قول الشاعر:

أَكُــلَّ عَــامٍ نَعَــمٌ تَحْوُونَــهُ  يُلْقِحُــه قَــومٌ وتَنْتِجُونَــه[٤٢]

في البيت السابق، وقوع ظرف الزمان وهو قوله: "كلَّ عامٍ" خبرًا عن الجثة وهو "نَعَمٌ"[٤٣]. فيرى القواعديون العرب أنَّ هذا لا يجوز إلا بالتأويل، وتأويل هذا أنَّه محمول على الحذف، وتقديره: "أَكُلَّ عَامٍ حُدُوثُ نَعَمٍ"، والحدوث لكونه مصدرًا، جاز وقوع الزمان خبرًا عنه، كما ذهب إليه المبرِّد[٤٤]. وأما ابن الناظم فقدَّره: أَكُلَّ عَامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ، وقدَّره بعضهم: أَكُلَّ عَامٍ نَهْبُ نَعَمٍ[٤٥]. في حين يرى العيني أنَّ الأحسن فيه أن يكون "نَعَمٌ" فاعلاً بالظرف لاعتماده، فلا مبتدأ ولا خبر، ومع هذا، فلا بد من التقدير أيضًا لأجل المعنى، لا لأجل المبتدأ؛ إذ الذي يحكم له بالاستقرار هو الأفعال لا الذوات[٤٦]. مع تعدُّد هذه التأويلات أو التقديرات سواء أكانت "لأجل المعنى" أو "لأجل المبتدأ"، فلم يجد هذا البحث فرقاً جوهرياً فيما بينها، بل هي تمثّل محاولات النحاة والعلماء لتسويغ الأداء غير القواعديّ بإقامة عناصر الإسناد التي تقتضيها القواعد على الرغم من عدم تحقيقها في الواقع الاستعماليّ. ولذا، فإنَّ هذا البحث يرى أنّ الشرط القواعديّ السابق قابل للخرق عن طريق الاستبدال غير القواعديّ، في مثل التراكيب السابقة التي تتَّسم بالمقبولية أو الأفضلية الاستعمالية، وهو في النهاية، تتوَّلد عنه ما نُطلِق عليه الصيغة التركيبية البديلة (Alternative Form)، ناجمة عن عمل القانون اللغوي فيها عملاً اختياريّاً.

**القضية الثانية: الحال يسدّ مسدَّ الخبر مع صلاحيته للإخبار به.**

مما يحكم العلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية أنَّ الخبر وجب حذفه إذا وقع قبل الحال (المفرد) الذي يمتنع كونُه خبراً عن المبتدأ؛ لكونه ليس هو المبتدأ في المعنى. وقد ساق النحويون مثالاً مصنوعاً له، نحو: "ضَرِبِي زيداً قائماً"، فلا يمكن أن يقال: "ضَرِبِي زيداً قائمٌ"؛ لأنَّ الضرب لا يوصَف بالقيام. ويترتَّب على ذلك، أنّ مكان الخبر سيسدّ مسدَّه



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



الحالُ المنصوب. وأما إذا كان الحال يصلح للإخبار به لكونه مطابِقاً للمبتدأ في المعنى، نحو: "ضَرْبِي زيداً شديدٌ"، فلا يجوز للحال أن يسدّ مسدَّ الخبر، بل وجب جعله خبراً مرفوعاً[٤٧].

غير أنَّ ثمة مجموعة من الأداءات اللغويّة التي ورد فيها الوصف المنصوب على الحالية، يسدّ مسدَّ الخبر، على الرغم من كونه صالحاً للإخبار عن المبتدأ. وهو ما يحكم عليه النحويون بالضعف والشذوذ[٤٨]. وذلك كما في بعض الأحاديث[٤٩]، كقول الصحابيّ سَهْل بن سَعْد ﷺ: "كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ". وقول صاحِبة المَزَادَتَينِ: "عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرُنَا خُلُوفاً"[٥٠]. فجاء (عاقِدِي) و(خلوفاً) في الحديثين السابقين منصوبين مع كونهما في ظاهر التركيب يقتضي أن يكونا مرفوعَينِ مُخبرَينِ عن مبتدئهما (هُمْ، ونَفَرُنا)، ولم يكن لهما مسوِّغاً نحوياً لجعلهما منصوبَينِ على الحالية وفقاً للقاعدة سابقة الذكر.

ولذا، فابن مالك نفسه لم يجد بُداً من تقدير الحديثين السابقين؛ الأول منهما: وَهُمْ مُؤْتَزِرُون عَاقِدِي أُزْرِهم، والثاني: وَنَفَرُنَا مَتْرُوكُونَ خُلُوفاً. ولعل ما يقود ابن مالك إلى هذا التقدير تمسُّكه بصرامة القواعد، حتى يصبح التركيب أكثر انسجاماً مع القواعدية. ويقول في ذلك بعد الإتيان بنظير هذين الحديثين من القرآن والشعر، إنَّ "هذا النوع من سدِّ الحال مسدَّ الخبر، مع صلاحيتها لأن تجعل خبرًا، شاذٌّ لا يكاد يُستعمَل، فالوجه الجيِّد فيما كان من هذا القبيل الرفعُ بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر، فلذلك كان النصبُ في ذلك ضعيفاً"[٥١].

غير أنَّ هذا البحث يرى أن القاعدة السابقة يمكن انتهاكها لفعل القانون اللغويّ الاختياريّ، لينتج عنه الصيغة البديلة (Alternative Form)، بدليل وجود ما يقابها من الصيغ الملتزمة بالقواعدية في الحديثين السابقين، لعلها في النسخة التي لم يعتمد عليها ابن مالك. وهما: "كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُو أُزْرِهِمْ مِنَ الصِّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لاَ تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا"[٥٢]. والحديث الثاني: "عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ وَنَفَرُنَا خُلُوفٌ[٥٣]. ولذا، فإننا نرى أنّ ما حُكِمَ على المظهر الاستعماليّ السابق بالضعف والشذوذ، يمكن وصفه أكثر دقة وموضوعية بقياس مدى قُرب التركيب وبُعده عن القواعدية في جدول الأفضلية الآتي:

| التركيب اللغويّ | الجوهريّة | الأفضلية القواعدية | | | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الشكليّة | | | | |
| | الإفادة | توافر عنصرَيْ الإسناد | الخبر مفرد | الخبر هو المبتدأ في المعنى | الخبر مرفوع | |
| ١) وَهُمْ عَاقِدُو أُزْرِهِمْ (قواعديّ). | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٢) وَهُمْ مُؤْتَزِرُونَ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ (قواعدي مقدَّر). | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٣) وَهُمْ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ (غير قواعديّ مستعمَل). | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✘ | ✔ |

**جدول الأفضلية رقم (٢): عناصر الأفضلية القواعديّة والاستعماليّة للإخبار بالمفرد.**



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

يقوم الجدول أعلاه بالموازنة بين ثلاث صور للتركيب الإسناديّ الاسميّ السابق للكشف عن مدى تحقيق التركيب عناصرَ الأفضلية بخصوص الإخبار بالمفرد. فيشير إلى أنَّ التركيب (وَهُمْ عَاقِدُو أُزْرِهِمْ) اشتمل على جميع عناصر الأفضلية القواعدية المنصوص عليها، زيادة على تحقيقه الأفضلية الاستعمالية كما هو وارد في صحيح البخاري، مما يؤهّله ليحتل المركز الأول. وأما التركيب الذي يأتي بعده في الترتيب فهو (وَهُمْ مُؤْتَزِرُونَ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ)؛ إذ إنَّه ما زال في ظاهر الأمر قواعدياً، إلاَّ أنَّ قواعديته متحصّلة بعملية التقدير كما أورد ابن مالك سابقاً (تقدير "مؤتزرون" على أنه خبر المبتدأ لتسويغ نصب "عاقدي" على الحالية)، فلم يصل الأمر إلى حيِّز الواقع الاستعماليّ مع كونه متاحاً للاستعمال والقياس عليه. وأما الترتيب الأخير فاحتلَّه التركيب (وَهُمْ عَاقِدِي أُزْرِهِمْ)؛ لأنَّه انتهك شرطاً قواعدياً مهماً جداً في العملية الإسنادية، وهو غياب عنصر المسند (المرفوع) في التركيب الإسناديّ الاسميّ، بل يستبدله بعنصر آخر، أو يحل محله عنصر آخر منصوب على الحالية، فهو الإحلال أو الاستبدال غير القواعديّ؛ وذلك لأنَّ نصبه (عاقدي) على الحالية لإقامته مقامَ الخبر في الجملة الاسمية لم يسوِّغه الشرط القواعديّ في ذلك، وهو لا بد أن يكون مخالِفاً للمبتدأ في المعنى حتى لا يصلح أن يكون خبراً مرفوعاً. ولكننا نجد العكس في هذا التركيب. ومع ذلك، فقد حقَّق الأفضلية الاستعمالية التي لا يمكن بها أن نُقلّل من شأنه ومشروعيته في جسم اللغة العربية، لوروده على ألسنة أبناء العربية كما في نظائره من القرآن والشعر.

وأما نظيره من القرآن فهو قوله تعالى: **﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾**[يوسف: ٨]، إذ قرئت (ك) بنصب (عُصْبَةً)، فهي القراءة التي عُزِيَت إلى علي بن أبي طالب ﷺ[٥٤]، على الرغم من أنَّ القاعدة النحوية تقتضي منه أن يقرأها بالرفع على الخبرية كما هي عند غيره من القراء. بل ألجأت هذه القراءة ابنَ مالك إلى تقدير الخبر المحذوف لأكثر من صورة؛ بقوله: "تقديرها: ونحن معه عصبةً، أو: ونحن نحفظه عصبةً"[٥٥]. ونجد هذا المظهر الاستعماليّ كذلك في البيت الشعريّ الآتي:

مَـــا لِلْجَمَـــالِ مَشْـــيُها وَئِيـــدًا  أَجَنْـــدلاً يَحمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدًا[٥٦]

اتضح من الشعر السابق أنَّ (وئيداً) جاء منصوباً على الحالية، مع صلاحيته أن يكون مرفوعاً، ورفعه في ذلك يعدّ الوجه الجيِّد في العربية وفقاً لما وصفه ابن مالك لمجيئه بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير خبر أو عامل النصب في (وئيداً)، كما فعله بعض النحويين: "مشيُها مبتدأ خبره محذوف وهو العامل في وئيدًا، كأنه قال: مشيُها حَصَلَ وئيدًا، أو ظهر"[٥٧].

ومهما يكن من أمر توجيه النحويين السابق المبنيّ على العملية الذهنية المجرَّدة (التقدير) في تفسير العلاقات السياقية النحوية غير القواعدية بين عناصر التركيب الجمليّ، فإنَّه لا يجعل التركيب نفسه قواعدياً، بل يظل غير قواعديّ، مع احتفاظه بأفضليته الاستعمالية التي لم يلتفت إليها النحويون، مما يمكن أن يكون من مؤشّرات حرية التعبير اللغويّ، التي تتيحها اللغة العربية لأبنائها، إلى تجاوز الحدود (القواعدية التي اكتشفها النحاة)، وإنتاج ما يسمَّى بالصيغ البديلة.

**القضية الثالثة: إلحاق نون الوقاية بالاسم المعرب المضاف إلى ياء المتكلم.**

نظر النحويون إلى النون التي تلحق ياءَ المتكلِّم في اللغة العربية على المحور الأفقيّ، نظرةً قائمةً على مبدأ الوقاية، أي: وقاية الفعل من الكسر؛ لأنَّ ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، والكسر من خواص الاسم لا الفعل، كقوله تعالى: **﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾**[الشعراء: ٧٨]، على الرغم من أنَّ الفعل نفسه قد يجلب الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين، كقوله تعالى: **﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾**[البينة: ١]. وعليه، يُحمل مبدأ وقاية الكلمات المبنية على ما كانت عليه من البناء، على النون التي

تلحق ياءَ المتكلِّم المنصوب باسم فعلٍ، نحو: عَلَيْكَنِي بمعنى الزمني، أو المنصوب بحرف، نحو: لَيْتَنِي، أو المجرور بحرف الجر: (مِنْ: مِنِّي) و(عَنْ: عَنِّي)، أو بالإضافة: (لَدُنْ، قَدْ، قَطْ: كلها بمعنى: حَسْب)[٥٨]. فهذه النون في نظرتهم هي التي تتحمَّل هذه الوظيفة (وظيفة الوقاية بتحمُّل حركة الكسرة التي تناسبها ياءُ المتكلِّم).

ولذا، فإنَّ هذه النون لا تَدخُل في غير ما تقدَّم إلا شُذوذاً على حدِّ تعبير ابن هشام[٥٩]. فهي، وفقاً للقواعدية، لا تدخل على الاسم المعرَب المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لم يترتَّب عليه في حالة الإضافة سوى تجريده من التنوين و(أل) التعريف إذا كان في الإضافة المحضة[٦٠]، أو حذف النون إذا كان جمعَ المذكر السالم مع إعمال القانون الصوتيّ في تشكيل بنية الكلمة إلى ما آلت إليه. ومع ذلك، عُثر على شاهد الحديث النبويّ الذي أُلحِقت فيه نونُ الوقاية بالاسم المعرَب، وهو جمع المذكر السالم، المضاف إلى ياء المتكلِّم. وذلك ما أورده ابن مالك، وهو قول النبيّ ﷺ لليهود: "فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي"، مشيراً إلى أنَّ هذا النمط يقع في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ[٦١].

أما لفظ الحديث في صحيح البخاري فهو بصورة قواعدية، فهي: "فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ"[٦٢]، أي: ما طَرَأ على بنية النمط من التغييرات إلى ما آلَ إليه يأتي وفقاً لقاعدة الإضافة في حالة الرفع. وهو على حد تعبير القدماء المعتمدين على الصورة الكتابية للكلمة لا الصوتية، أنَّ لفظُ (صَادِقُونَ) لَمَّا أُضِيفَ إلى ياء المتكلِّم، حُذفت النون للإضافة، فالتقى ساكنان (واو الجمع وياء المتكلِّم)، فقُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِمَت الياء في الياء، فصار (صَادِقُيّ) بضم القاف وتشديد الياء، ثم أُبْدِلَت ضمة القاف كسرةً لأجل الياء، فصار (صَادِقِيّ) بكسر القاف وتشديد الياء، وحُرِّكت الياءُ بالفتح (صَادِقِيَّ) لاجتماع الساكنين، أي: إذا كانت قبل ياء الضمير ألفٌ، أو ياء، أو واو ساكنة، فلا يجوز فيها السكون[٦٣]. في حين يمكن أن نوضّح ما طرأ على البنية السابقة مع الأخذ بعين الحسبان عمل القانون الصوتيّ فيها، في المخطَّط الآتي:

ṡādiḳiyya < ṡādiḳiyyi < ṡādiḳīyi < ṡādiḳūyi < ṡādiḳū*ayi < ṡādiḳūna+yi

(٦) (٥) (٤) (٣) (٢) (١)

**(١) حذف النون للإضافة (٢) تشكُّل المقطع المرفوض (٣) سقوط الفتحة (٤) قانون المماثلة (٥) تقصير الحركة مع التعويض عنه بتشديد الياء (٦) قانون المخالفة**

اتَّضح من المخطّط السابق أنَّ النون قد حذفت للإضافة (العلة النحويَّة)، ثم التقت الحركتان: الضمة الطويلة والفتحة القصيرة مما يشكِّل اختلالاً مقطعياً في البنية أو ما يطلق عليه (*hiatus*)، وهو وضع غير مقبول في النظام المقطعيّ للعربية، كما وضعنا رمز (*) بين تلك الحركتين إشارة إلى ذلك. فاللغة تتخلص منه عن طريق إسقاط الفتحة القصيرة. ثم تدخّل قانون المماثلة في تحويل الضمة الطويلة إلى الكسرة الطويلة مماثلةً لشبه الحركة اليائية، مماثلة مدبرة جزئية متصلة، ليصير النمط (ṡādiḳīyi). ثم قُصّرت الكسرة الطويلة، وعوّض عنها بتشديد الياء لإغلاق المقطع (ḳiyy)، ثم عَمِل قانون المخالفة بين الكسرتين القصيرتين لتصبح الثانية فتحة قصيرة، فأصبحت الصيغة النهائية للنمط (ṡādiḳiyya).

مهما يكن من أمر، فإنَّ النمط التركيبيّ الحديثيّ الذي أورده ابن مالك، وهو (صَادِقُونِي)، لم يأتِ كما تقتضيه قاعدة الإضافة السابقة وما يترتّب عليها من عمل بعض القوانين الصوتية كما بيّنَّا سابقاً، بل قد لحقته نونُ الوقاية على الرغم من أنَّ القاعدة النحويّة لا تطلب ذلك ولا تُجيزه. فقال ابن مالك في ذلك: "مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلّم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبَّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل"[٦٤]. ولذا، فإنَّ التركيب السابق غير قواعديّ في عنصرَينِ من عناصر الأفضلية كما يمكن توضيحه

في جدول الأفضلية الآتي:

| التركيب اللغويّ | الأفضلية القواعدية | | | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| | الجوهريّة | الشكليّة | | | |
| | إسناد اسمٍ إلى غيره لتحقيق معنى | حذف النون للإضافة | عمل القانون الصوتيّ | عدم إلحاق نون الوقاية | |
| ١) هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ؟ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٢) هَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي؟ | ✔ | ✔ | ✘ | ✘ | ✔ |

**جدول الأفضلية رقم (٣): عناصر الأفضلية القواعديّة والاستعماليّة لإضافة الاسم المعرب إلى ياء المتكلم.**

يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ المخرج الأفضل بين المترشحَينِ السابقين قد احتله التركيب الأول (صَادِقِيَّ) لالتزامه بجميع عناصر الأفضلية القواعدية للإضافة إلى ياء المتكلم، في حين أنَّ التركيب الثاني (صَادِقُونِي) لم يلتزم ببعضها؛ إذ قد اختلَّ فيه شرط قواعديّ يتعلَّق بقاعدة الإضافة مرة (عدم إعمال القوانين الصوتية بعد حذف النون)، وبقاعدة إلحاق نون الوقاية أخرى (إذ الأصل في نون الوقاية أن تلحق الفعل المسند إلى ياء المتكلم لتقيه من الكسر)، كما وضعنا رمز (✘) في كل خانة. ومع ذلك، ظل التركيب يحقّق أفضليته الاستعمالية مما لا يمكن إخراجه من جسم اللغة العربية، بل يعدّه ابن مالك كأصل متروك، على الرغم من أنَّ هذا البحث يمكن ألاَّ يتفق معه في ذلك؛ لافتقاره إلى السند التاريخيّ لإثبات ذلك "الأصل المتروك"، وفي تعليله لإلحاق نون الوقاية بأنَّها لتقي الاسم من خفاء الإعراب.

ولذا، فإنَّ البحث يرى أنَّ الانتهاك القواعديّ في التركيب السابق مرجعه هو القياس الخاطئ (false analogy)، وهو مما يمكن أن يستفاد من كلام ابن مالك نفسه، أي: لمشابهة الاسم المعرب للفعل، بعيداً عن أن نعلّل بأنَّه للتنبيه على الأصل المتروك كما شارك في هذا الرأي الأشموني[٦٥]، أو أن نقف عند الوصف التقريريّ، أيْ: مجرّد القول بأنَّ نون "الوقاية" تأتي قبل ياء المتكلّم في المشتقَّات، كما ارتضاه بعض المعاصرين[٦٦]. ولذا، فإنَّنا نقول: إنَّ ابن اللغة حاول أن يقيس النمط الاسميّ على النمط الفعليّ من حيث الاتصال بنون الوقاية في حالة إسناده إلى ياء المتكلم، قياساً مبنياً على علة متوهّمة؛ لطرد الباب على وتيرة واحدة. ومن ثم، يُفضي هذا النوع من القياس (القياس الخاطئ) إلى منع بعض القوانين الصوتية عن أن تؤدّي وظيفتها في تشكيل بنية التركيب نفسه[٦٧]. ويقول فندريس في ذلك: "حالات الاستثناء من التغيرات الصوتية أمر لا يستطاع تجنبه...وكثير منها يرجع إلى التأثيرات الداخلية التي تتلخص فيما يسمونه القياس. وينحصر القياس في أنَّ التغير الذي يفرضه القانون الصوتي، على كلمة من الكلمات، قد يتوقف أو يُعدّل، تحت تأثير كلمات أخرى من اللغة...فالقياس لا يكف عن أن يصحح أثر القوانين الصوتية أو أن يعوقها. فكثيراً ما يعرقل تطور الأصوات في سيره المطرد؛ مما جعل عالماً اشتقاقياً لامعاً محباً للنظام والوضوح، تعتريه نوبات من الغضب من جراء تخريبات القياس، والواقع أنه لا تكاد تمر عملية صوتية دون أن يصيبها منه بعض الاضطراب إن قليلاً وإن كثيراً"[٦٨].

ولذا، فإنَّ القياس الخاطئ المسؤول عن تشكيل التركيب الإضافيّ (صَادِقُونِي)، هو الذي أوقف عمل قانوني المماثلة والمخالفة فيه، وما يترتّب عليهما من تقصير الحركة ومبدأ التعويض، كما بيّنا في بنية التركيب القواعديّ (صَادِقِيَّ) سابقاً. أما ما حدث في التركيب غير القواعديّ (صَادِقُونِي) فهو كما في المخطَّط الآتي:

ṡādiḳūnī < ṡādiḳū+ni+yi < ṡādiḳūyi < ṡādiḳū*ayi < ṡādiḳūna+yi

**(١) حذف النون للإضافة (٢) تشكُّل المقطع المرفوض (٣) سقوط الفتحة (٤) القياس الخاطئ (٥) الصيغة البديلة**

يظهر لنا أنّ النتيجة من عمل القياس الخاطئ إنتاج ما نطلق عليه بالصيغ البديلة (alternative forms) التي لا تلتزم بالقواعدية التزاماً كلياً، مما يقوّي فرضية هذا البحث أنَّ عمل القانون اللغويّ في العربية ليس عملاً إلزامياً في جميع الأحوال والبيئات الاستعمالية، بل قد يكون اختيارياً يؤدّي إلى انتهاك بعض قواعدها، حتى على المستوى التركيبيّ النحويّ الفصيح.

وممّا يثبت أنَّ النون التي تلحق الاسم السابق (صَادِقُونِي) هي نونُ الوقاية وليست نون الجمع أو التنوين إذا كان الاسم مفرداً، اتصالُها بالاسم الذي فيه (أل) التعريف كما في الشعر الذي سنذكره لاحقاً، وبالاسم المفرد غير المنصرف كاسم التفضيل، نحو: (أَخْوَفُنِي)، وهو ما ورد في الحديث النبويّ الذي أخرجه مسلم، عن الدجال، ونصّه: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ، فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ"[٦٩]، على الرغم من إمكانية الرسول ﷺ أن يقوله وفقاً للقاعدة النحوية، كما ورد في مسند الإمام أحمد، ونصه: "غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ مِنِّي عَلَيْكُمْ"[٧٠]. غير أنَّ إلحاق نون الوقاية باسم التفضيل في (أَخْوَفُنِي) مما جعله تركيباً غير قواعديّ، ينتج عن عمل القياس الخاطئ، لمشابهته بفعل التعجُّب، نحو: مَا أَحْسَنَنِي إِن اتَّقَيْتُ اللهَ[٧١]. وهذا يختلف عما فعله ابن مالك؛ إذ إنه قد لجأ إلى التأويل في تفسير (أَخْوَفُنِي) بقوله: "الأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونةً بالنون"[٧٢].

وأما هذا البحث يرى أنَّ التركيب غير القواعديّ السابق (أَخْوَفُنِي، أو صَادِقُونِي) من الصيغ البديلة التي تتمتّع بالأفضلية الاستعماليَّة، وله نظير استعماليّ من القرآن والشعر. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿**قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ**﴾[الصافات: ٥٤]، في قراءة مَنْ قرأ (مُطَّلِعُونَ) بتخفيف الطاء وكسر النون، أيْ: (مُطْلِعُونِ/مُطْلِعُونِي). فهي قراءة الجعفي عن أبي عمرو، وابن عباس، وابن محيصن[٧٣]. فهي الأمر الذي دفع المتمسِّكين بالقواعدية بالدرجة الأولى إلى القول بأنَّ هذه القراءة جاءت على الغلط توهُّماً بالفعل، كما ذهب إليه الطبري والفراء[٧٤]، أو أنها خطأٌ وفقاً لأبي حاتم، أو لغة ضعيفة أو شاذّة عند ابن جني الذي يلتمس لها وجهاً من الصحة[٧٥]. وعلَّل الفراء شذوذ هذا الاستعمال اللغويّ بقوله: "وهو شاذٌّ؛ لأنَّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعا أو موحَّدا إلى اسم مكنى عنه"[٧٦].

وأما من الشعر فمن ذلك ما أنشده الفراء:

وَمَــا أَدْرِي وَظَنِّــي كُــلَّ ظَــنٍّ  أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحي[٧٧]

ففي هذا البيت قد لحقت نون الوقاية الاسمَ المضاف إلى ياء المتكلم (أَمُسْلِمُنِي)، على الرغم من أنّ القاعدة القياسية المعيارية لا تجيز ذلك، انطلاقاً من أنَّ هذه النون لم تدخل على الاسم، بل إنّها من خصائص الأفعال؛ لتقي آخر الفعل من الكسر. فيُفترَض أن يقال: أَمُسْلِمِيَّ، أو أَيُسْلِمُنِي، إلاَّ أنَّ اللغة لا تتماشى مع القاعدة في هذا البيت. وهو كذلك في قول الشاعر:

هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ العَلَاة مُرِيحُنِي  وَلَمَّا تُقَسِّمُنِي النِّبَارُ الْكَوَانِسُ[٧٨]

فالشاعر قد انتهك شرطاً قواعدياً أساسياً يتمثل في أنه قد أدخل نون الوقاية قبل ياء المتكلم الذي أضاف إليه الاسم

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



(مُرِيحُنِي)، مع أنّ ما لم يكن لديه أيُّ مانع أن يقول وفقاً للقواعدية، أي: بالفعل (يُرِيحُنِي) مع احتفاظه بالوزن الشعريّ. وهذا شبيه بما قاله الشاعر:

أَلاَ فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانِ يَحْمِلُنِي  وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلاَّ ابْن حَمَّالِ(٧٩)

وذلك لأنَّ الاسم (حاملني) قد لحقته نون الوقاية عند إضافته إلى ياء المتكلم، وهو ما يعدّه النحويون شاذاً، مع أنّنا لا نجرؤ على أن نقول: إنَّه "شاذّ عن اللغة ذاتها"؛ لِما عُثر عليه من شواهد إثبات هذا المظهر الاستعماليّ، كما هو في قول الشاعر:

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتَعٌ  صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ(٨٠)

فلم يقل الشاعر (بِمُعْيِيَّ) كما تقتضيه القاعدة، بل قد ألحق هذا الاسم بنون الوقاية ليصبح (بِمُعْيِينِي). ولا يختلف كثيراً عمَّا قاله الشاعر، وهو:

وَلَـيْسَ الْمُـوَافِينِي لِيُرفَـدَ خَائِبـاً  فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا(٨١)

فالاسم المعرّف بـ(ال) قد ألحقه الشاعر بنون الوقاية (الْمُوَافِينِي) على الرغم من أنّ القاعدة تأباه. وتبيّن أنَّ النون في (المُوَافِيني) نون الوقاية وليست نون التنوين، كما ذهب إليه بعضهم؛ إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام(٨٢).

يتّضح من الأبيات الشعرية السابقة أنَّ دخول نون الوقاية على اسم الفاعل عند إضافته إلى ياء المتكلم (مُسْلِمُنِي، ومُرِيحُنِي، وحَامِلَنِي، وبِمُعْيِينِي، والمُوَافِينِي)، ليس له مسوّغ قواعديّ؛ إذ كان القياس أن يقترن الاسم بياء المتكلِّم من غير توسُّط النون بينهما. ولذا، فَلَربَّما قد أدّى إلى ذلك عملُ القياس الخاطئ، كما أشرنا إليه في الفقرات السابقة، لمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع مبنىً (في الحركات والسكنات) ومعنىً (دلالته على الحال أو الاستقبال)، فأُجرَى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه(٨٣)، وهو ما يقابل ذلك (اسم الفاعل عند البصريين) مصطلح الدائم عند الكوفيين(٨٤) وتابَعهم في استعمال هذا المصطلح ابن المؤدِّب (ت ٣٣٨هـ) في كتابه (دقائق التصريف)(٨٥). ومهما يكن من أمر، فإنَّ إلحاق نون الوقاية هذه باسم الفاعل أمر غير قواعديّ، مما يبدو أنه قد استُبدِل الفعل المضارع الذي لحقته نون الوقاية في حال إسناده إلى ياء المتكلم باسم الفاعل منه، استبدالاً غيرَ قواعديّ.

زيادة على ذلك، يرى البحث أنَّه لا يمكن ربط هذا المظهر الاستعماليّ بخصوصية لغة الشعر لوروده في سعة الكلام (القرآن والحديث)، أو بضرورة الشعر لتمكُّن الشاعر من أن يقول في شعره السابق وفقاً للقاعدة النحوية ثانياً، دون إخلال بالوزن، فبإمكانه أن يقول مثلاً: (يُسْلِمُنِي، ويُرِيحُنِي، ويَحْمِلُنِي). وكل ذلك يدفع البحث إلى أن يقول: إنَّ هذا المظهر الاستعماليّ هو من صور الاستعمال اللغويّ المشترَكة بين لغة النثر ولغة الشعر، وهو في النهاية يُسهِم في إنتاج الصيغ البديلة التي كان بعض أبناء اللغة يستعملونها في بيئاتهم اللغويّة، التي صدرت ناجمةً عن عمل القياس الخاطئ كما بيَّنَّا سالفاً، دون أيِّ تأثيرٍ في تغيير المعنى المراد من الكلام كما يؤدِّيه ما يقابلها من الصيغ المنصاعة للقواعدية تماماً.

**القضية الرابعة: استبدال النمط من التركيب الوصفيّ إلى التركيب الإضافيّ:**

مما يحكم في العلاقة الأفقية بين الصفة والموصوف في العربية أنَّ الصفة تأتي بعد موصوفها دون أيِّ فاصلٍ أو توسُّط. فهي في الأصل تفيد للموصوف إما توضيحاً وإما تخصيصاً(٨٦)، زيادةً على مراعاة علاماتها الشكليّة المتمثلة في المطابقة بينهما في كلٍّ من الإعراب، والنوع، والجنس، والعدد، إذا كانت الصفة حقيقية لا سببية. وذلك كقوله تعالى: **﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾**[الفاتحة: ٦]، و**﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**[البقرة: ١٤٢].



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



غير أنَّ ثمة مجموعة من الأداءات اللغوية التي تظهر فيها الصفة والموصوف إلاَّ أنَّهما لم يأتيا على نمط التركيب الوصفيّ، لكن بنمط التركيب الإضافيّ كما يبدو للنحويين، بصريين كانوا أم كوفيين، مما يشكّل قضيةً من القضايا المختلَف فيها على المستوى التحليليّ في المقام الأول، لا المستوى التركيبيّ نفسه؛ وذلك كقول العرب: "صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ويَقْلَة الحمقاء". فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، مستدلِّين بما جاء في كتاب الله وكلام العرب، في حين أنَّ البصريين لم يُجيزوا ذلك، لعلة عقلانية فلسفية تنطلق من أنَّ الصفة والموصوف كشيءٍ واحدٍ، والإضافة يراد بها التعريف والتخصيص، فالشيء لا يتعرّف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا. ولذا، فإنَّهم لجؤوا إلى التقدير والتأويل، بعد أن قرَّروا أنَّ التركيب مثل: "مسجد الجامع" يأتي من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي تقديره: مسجد المكانِ الجامعِ[٨٧]، أو مسجد الوقتِ الجامعِ، إذ ذلك الوقت هو يوم الجمعة، كأنَّ هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة[٨٨].

والملاحظ أنَّه لم يكن واحد منهم يلتفت إلى أنَّ مثل التركيب السابق قد اختلَّ فيه بعض الشروط القواعدية المتعلقة بالتركيب الوصفيّ نفسه، بل كان اهتمامهم ينصبّ على مسألة إضافة الشيء إلى نفسه بين جوازه وعدمه، مع أنَّ تعليلهم في كون الصفة والموصوف شيئاً واحداً تعليلٌ منطقيّ جدليّ لا لغويّ، إذ لو كان ما قالوه صحيحاً، لَما وجدنا أيَّ فائدة من وصف الموصوف بالصفة في الكلام؛ لأنه يعني "وصف الشيء بنفسه". بل أنَّ الواقع الاستعماليّ يشهد ذلك المظهر الاستعماليّ، كما هو مستعمل في لغة الحديث، كما أورده ابن مالك، وهو قول عائشة –رضي الله عنها–: كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلاةَ الْفَجْرِ[٨٩]. كما نجد هذا التركيب (نساءُ المؤمناتِ) في الحديث الآخر، وهو قول الرسول ﷺ: "يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ! لا تَحْقِرَنَّ امْرَأَةٌ مِنْكُنَّ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ كُرَاعُ شَاةٍ مُحْرَقٌ"[٩٠]. فالتركيب (نساءُ المؤمناتِ) يأتي على نمط التركيب الإضافيّ مع أنه من حيث علامته الجوهريّة يمكن أن يكون تركيباً وصفيّاً. ولذا، فإنَّ ابن مالك نفسه لم يلجأ إلى تقدير المضاف المحذوف، كما تَوَّله العيني في كتابه (عمدة القارئ) بـ "نساء الأنفس/الجماعة المؤمنات"، تمسُّكاً برأي البصريين السابق[٩١]، بل وجَّهه ابن مالك على أنه "شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس، لأنَّ الأصل: وكُنَّ النساءُ المؤمناتُ"[٩٢].

وأما هذا البحث، فيرى أنَّ التركيب السابق يمكن قياس درجات تحقيقه عناصر الأفضلية القواعدية والاستعمالية التي ينتمي إليها، مقارنةً مع التراكيب المماثلة له في الجدول أدناه:

| التركيب اللغويّ | الأفضلية القواعدية | | | | | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجوهريّة | الشكليّة | | | | | |
| | الدلالة على التوضيح أو التخصيص | سلامة الرتبة | المطابقة في الإعراب | المطابقة في الجنس | المطابقة في العدد | المطابقة في النوع | |
| ١) النساءُ المؤمناتُ. | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٢) نساءُ الأنفسِ المؤمناتِ. | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ | ✔ |
| ٣) نساءُ المؤمناتِ. | ✔ | ✔ | ✘ | ✘ | ✔ | ✔ | ✔ |

**جدول الأفضلية رقم (٤): عناصر الأفضلية القواعديّة والاستعماليّة للتركيب الوصفيّ (النعت الحقيقيّ).**



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

يظهر الجدول أعلاه أنَّ التركيب (النساء المؤمنات) يحتلّ المركز الأول؛ لانصياعه لجميع عناصر القواعدية للتركيب الوصفيّ، واحتفاظه بطبيعة التركيب الوصفيّ، زيادة على أنه متاح للاستعمال، كما أشرنا إليه برمز (✔) في كل خانة. وكذلك الحال للتركيب الثانيَّ غير أنّه يُوضَع دون الأول في الترتيب؛ لأنَّ قواعديته تتمُّ عن طريق العملية الذهنية المجرّدة التي تتمثل في تقدير المضاف المحذوف، وهو أمر قد يُبْعِد التركيبَ عن طبيعته الأصلية، وذلك ليس إلاَّ لتسويغ التركيب الإضافيّ الذي كان يُعدُّ مكوَّناً من إضافة الشيء إلى نفسه، كما يبدو لكلٍّ من البصريين والكوفيين. وأما التركيب الذي نحن بصدده (نساءُ المؤمناتِ) فهو يحتلّ في الترتيب الأخير في سلم الأفضلية؛ لانتهاكه شرطَينِ من شروط القواعدية، أي: عدم التطابق في الإعراب والجنس. وذلك في نظرنا بعد أن تُستبدَل طبيعة التركيب مما هو وصفيّ (النساء المؤمنات) إلى ما هو إضافيّ (نساء المؤمنات). وعلى الرغم من أنه يبدو غيرَ قواعديّ في ذلك الجانب إلاَّ أنَّه أداء لغويّ صحيح لتحقيقه الأفضلية الاستعمالية، وله نظير استعماليّ كما يُشار إليه لاحقاً.

ولعل ما يؤيّد ما ذهب إليه هذا البحث سابقاً أنَّ هذين النوعين من التراكيب العربية قد يردان في القرآن الكريم للنمط اللغويّ الواحد. ويعني ذلك: أنَّ النمط الواحد ورد بالتركيب الإضافيّ مرة في موضع، وبالتركيب الوصفيّ أخرى في موضع آخر. وأوضح دليلٍ استعماليّ على ذلك النمط غير القواعديّ (دار الآخرة) في قوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[النحل: ٣٠]، في حين أنَّنا نجده يرد قواعدياً (الدار الآخرة) في أكثر من موضع، بما في ذلك: ﴿**قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[البقرة: ٩٤]، و﴿**تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**﴾[القصص: ٨٣]. واتّضح من الآيات الكريمة السابقة أنَّ النمط (دارُ الآخرةِ) لم يأتِ بصورة يقدّرها البصريون، أي: "دار الساعة الأولى" مثلاً[٩٣]، بل النمط المستعمَل المقابل له قواعدياً هو بنمط التركيب الوصفيّ نفسه (الدار الآخرة). ولعل ذلك مما يُقوّي فرضية هذا البحث أنَّ القانون اللغويّ الذي يتحكم في تشكيل البنى التركيبية العربية قد يعمل عملاً اختيارياً إلى حدٍّ يؤدِّي إلى انتهاك بعض الشروط أو العناصر القواعدية المنصوص عليها، مما ينتج عن عمل هذا القانونِ الصيغُ الاختيارية البديلة، كما هو يعمل في نظائر التركيب السابق في جملة من آي الذكر الحكيم، منها: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ**﴾[الواقعة: ٩٥]؛ إذ يمكن في اللغة أن يقال: الحقّ اليقين، وحقّ اليقينِ. ويقول الأخفش في ذلك كما نقله ابن منظور: "ولا يقال: الرجل السوء، ويقال: الحق اليقين، وحق اليقين، جميعاً؛ لأنَّ السوء ليس بالرجل، واليقين هو الحق"[٩٤].

زيادةً على ذلك، لعل نمط التركيب غير القواعديّ السابق (نساء المؤمنات) في الحديث السابق، يأتي لفائدة التخصيص، كما أشرنا إليه في خانة العلامة الجوهرية في جدول الأفضلية السابق. ولذا، فإنَّ هذا البحث يتّفق مع ما ذهب إليه الأستراباذي في هذا الجانب، حين يقول: "ويجوز، عندي، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدا مخصوصا، والغربي جانبا مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد والجانب، والصلاة، والبقلة، المحتملة، إلى هذه المختصة، لفائدة التخصيص"[٩٥].

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



## الخاتمة.

بعد الانتهاء من هذا البحث، يمكن أن نقول: إنَّه توصَّل إلى النتائج الجوهريّة الآتية:

١- الاستبدال غير القواعديّ في لغة الحديث الشريف المتمثلة في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك يقع في أربع قضايا، وهي: استبدال اسم المعنى باسم الذات للإخبار بظرف الزمان، واستبدال الخبر بالحال المنصوب مع صلاحيته للإخبار به، واستبدال الفعل المضارع بالاسم المعرب المضاف إلى ياء المتكلم في إلحاقه بنون الوقاية، واستبدال النمط من التركيب الوصفيّ إلى التركيب الإضافيّ.

٢- عناصر الأفضلية القواعديّة التي انتهكتها تراكيب الحديث الشريف في القضايا السابقة ترتبط كلها بالعلامات الشكليّة. وهذا يُثبِت فرضية هذا البحث بأنَّ العلامات الشكلية هي العلامات النحوية التي يمكن أن تتطبق على التركيب حيناً ولا تنطبق عليه حيناً آخر. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة عمل القانون اللغويّ في التركيب العربيّ الذي يمتاز بالاختيارية. وينتج عن عمل هذا القانونِ الصيغُ البديلة في مقابل الصيغ المنصاعة للقواعدية تماماً. وأما بقية العناصر فقد التزم بها الشاهد، بالإضافة إلى تحقيقه الأفضلية الاستعمالية التي لا يمكن إخراجه بها من جسم اللغة العربية الفصحى.

٣- الاحتكام إلى معيارَيْ الأفضلية القواعديّة والأفضلية الاستعماليّة في قياس درجات القواعدية التي يحققها التركيب العربيّ المخالف للقاعدة يساعدنا في التخلّي عن الحكم بالشذوذ والضعف والخطأ والخلط.

٤- الانتهاك القواعديّ في بعض تراكيب الحديث الشريف سببه عمل القياس الخاطئ (False Analogy)، حتى يفضي إلى منع القوانين الصوتية كالمماثلة والمخالفة من أن تعمل في تشكيل بنية التركيب كما تقتضيه القواعد.

٥- ترتبط بعض صور الاستبدال غير القواعديّ بالجانب الأسلوبيّ، وهو الإيجاز في الكلام إلاَّ أنه الإيجاز الذي يتجاوز القواعد بالاستغناء عن أهم شروط القواعدية في العلاقة الإسنادية. وبعضها الآخر يرتبط بالجانب الدلاليّ، كإفادة استبدال النمط من التركيب الوصفي إلى التركيب الإضافي في التخصيص.

٦- يثبت البحث أنَّ لكل تراكيب الحديث التي فيها الاستبدال غير القواعديّ نظائر استعمالية، سواء أكانت من القرآن وقراءاته أو كلام العرب شعراً ونثراً، وهي ما احتجَّ به النحويون أنفسهم. وهذا الأمر يدل على أنّ ترك الاحتجاج بالحديث في النحو لا مسوغ له، وكذلك لا يمكن ربط المظهر الاستعماليّ في تلك التراكيب بخصوصية لغة الشعر؛ لوروده في سعة الكلام.

## الهوامش.

(١) يُقصد الحديث الشريف في هذا البحث بأنه ما نُسِبَ إلى الرسول ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة، ويشمل أيضاً ما نسب إلى الصحابة والتابعين، أخذاً برأي جمهور علماء الحديث أنَّ الحديث والسنة والخبر والأثر كلها بمعنىً واحد، أي: في إفادة التحديث والإخبار. ينظر: أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص٣٧٠. وصبحي الصالح، **علوم الحديث ومصطلحه**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩م، ص١١. والقضاة، شرف، **المنهاج الحديث في علوم الحديث**، دار الفاروق، عمان، ٢٠١٣م، ص٢٢-٢٣.

(٢) ينظر: **مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة**، ٢٠٨/٣-٢١٠ نقلاً عن: حسين، محمد الخضر، **دراسات في العربية وتاريخها**،



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦٠م، (ط٢)، ص١٧٧-١٨٠. والأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، ص٥٨.

(٣) علماً بأنَّ عصر تدوين الحديث بدأ في القرن الأول الهجريّ ممتداً إلى القرن الثاني الهجريّ. ينظر: القضاة، شرف، **المنهاج الحديث في علوم الحديث**، ص١٨.

(٤) ينظر: رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط٦)، ١٩٩٩م، ص٩٧.

(٥) ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى بعض الحجج الأخرى للردِّ على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، مما يقلّل من صلاحية الاحتجاج بالحديث في النحو:

١- اليقين ليس بمطلوب، وإنما المطلوب غلبة الظن في أنَّ المحتج به لفظ الرسول ﷺ.

٢- عدم تصريح النحاة الأوائل بالاستشهاد بالحديث لا يعني أنهم يمنعون الاستدلال به.

٣- إنَّ الأحاديث أصحُّ سنداً من كثيرٍ مما يُنقَل من أشعار العرب.

٤- إنَّ المحدِّثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة وإلاَّ فلا يجوز له الرواية بالمعنى، على أنَّ المجوِّزين للرواية بالمعنى معترفون بأنَّ الرواية باللفظ هي الأصل والأَوْلَى، ولم يُجيزوا النقل بالمعنى إلاَّ فيما لم يُدوَّن، وفي غير الألفاظ المتعبّد بها، وفي حالة الضرورة فقط.

ينظر: محمود فجال، **الحديث النبويّ في النحو العربيّ دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربيّ ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك**، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٧م، ص٣١١-٣١٢. والجاسم، عبد العزيز أحمد، **حكم رواية الحديث النبوي بالمعنى**، جامعة الكويت، ص٥٣٠-٥٦٩.

(٦) يعتد هذا البحث على الكتاب الذي حقَّقه طه مُحسن لتوافرِه، ودقة تحقيقه. وعنوان الكتاب: ابن مالك، جمال الدين الأندلسي، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجميع الصحيح**، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٠م.

(٧) ينظر: القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، (ط٧)، ١٣٢٣هـ، ١/٤٠-٤١. وينظر ترجمته في: ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن، **ذيل طبقات الحنابلة**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، (ط١)، ٢٠٠٥م، ٤/٣٢٩-٣٣٣.

(٨) ينظر: السامرائي، إبراهيم، **من سعة العربية**، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م، ص٥-٩.

(٩) ينظر: القضاة، سلمان محمد، **القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٥م.

(١٠) ينظر: يحيى عبابنة، **القراءات القرآنية رؤى لغوية معاصرة**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٧م، ص٣٤٩.

(١١) ينظر: محمد نيزوان بن موسلينغ، **التركيب العربيّ غير القواعديّ في ضوء نظرية الأفضلية**، بحث قُدّم إلى مجلة المنارة، جامعة آل البيت، وهو قيد النشر، مقبول للنشر بتاريخ: ١٠ مايو ٢٠١٨م.

(12) Prince, Alan & Smolensky, Paul.**Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar**, Blackwell Pub, Malden, MA, 2004; Kager, Rene, **Optimality Theory**, Cambridge University Press, UK, 1999, pg 1-18.

(13) See: Kager, Rene, **Optimality Theory**, p 19-21; Peter Ackema and Ad Neeleman, **Absolute Ungrammatically**, **in Optimality Theory Phonology, Syntax, and Acquisition**, edited by Joost Dekkers, Frank van der Leeuw, and Jeroen van de Weijer, Oxford University Press, New York, 2000, p 279.

وينظر: أحمد طيبي، **في اللسانيات المعاصرة: الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٥م، ص ٤٨-٥٩. يقصد بالمخرج الأفضل (Optimal Output) أو المترشح الأفضل (Optimal Candidate) هو النمط اللغويّ الذي يلتزم بالقواعدية التزاماً تاماً أو الذي يخترق أدنى شروط القواعدية، فهو الذي يحتل أعلى درجات الأفضلية.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



(١٤) يحيى عبابنة، **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية: دراسة وصفية تحليلية**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٧م، ص٤١.

(١٥) يحيى عبابنة، **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، ص٦١.

(١٦) **المرجع نفسه**، ص٦١-٦٢.

(١٧) ينظر: عمر، أبو نواس محمد، **العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر**، دار جليس الزمان، عمّان، ٢٠١٠م، ص١٠.

(١٨) استبدال النمط (Pattern Substitution) هو الطريقة الشكليّة التي تعتمد عليها المدرسة التركيبية في تصنيف الكلمات المنتمية إلى الصنف الكلاميّ نفسه من أقسام الكلام. وهو يعني: أن الكلمة التي يمكن أن تحل محل كلمة أخرى في نمط تركيبيّ معين دون أن يتغير النمط ولا معناه التركيبيّ، يمنح حكمها من حيث صنفها الكلاميّ ومعناها النحويّ. ينظر: يحيى عبابنة وآمنة الزعبي، **علم اللغة المعاصر: مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠٠٥م، ص٢٩.

(١٩) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، (ط١)، ١٩٨٩م، ص٦٧.

(٢٠) ينظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص٩٠.

(٢١) ينظر: يحيى عبابنة، **الشاهد في الدرس النحوي العربي بين القواعدية والتفسير النصي والتفسير التاريخي**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٨م، ص٢٠-٢١.

(٢٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ٤٨/١١ (بدل).

(٢٣) ينظر: دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٥م، ص١٨٦-١٩٠. والشايب، فوزي حسن، **سوسير أبو اللسانيات: الخلفيات والأفكار**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٧م، ص١١٣-١١٤.

(٢٤) ينظر: دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ص١٨٨. وكارل، ديتر بونتنج، **المدخل إلى علم اللغة**، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (ط٢)، ٢٠٠٦م، ص٤٢.

(٢٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ١٣٦/١. والمبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ١٣٢/٤. وابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ٦٣/١. وابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م، ص١٤.

(٢٦) إن كان اسم المعنى دائماً امتنع الإخبار بالزمان عنه فلا يقال: "طلوع الشمس يوم الجمعة" لعدم الفائدة. ينظر: عبد الغني الدقر، **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، (ط٣)، ص١٨٣.

(٢٧) ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٢٤. وعبد الغني الدقر، **معجم النحو**، ص ١٨١.

(٢٨) محمد عيد، **النحو المصفى**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، (ط٢)، ص١٧٥.

(٢٩) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١٣٢/٤. وابن السراج، **الأصول في النحو**، ٦٣/١.

(٣٠) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص١٢٧.

(٣١) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، مسألة ٣٢، ص١٥٥.

(٣٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٣٥٦/٢. والنووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط٢)، ١٤٣/٦.

(٣٣) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، د.م،



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



١٤٢٢هـ، كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، رقم الحديث ٨٧٦، ٢/٢.

(٣٤) مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، رقم الحديث ١٩ (٨٥٥)، ٢/٥٨٥.

(٣٥) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٥٥.

(٣٦) النووي، **المنهاج**، ٦/١٤٣.

(٣٧) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٥٥.

(٣٨) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ/١٩٥٨م، ٢/٣٥٦.

(٣٩) القضاة، شرف، **المنهاج الحديث في علوم الحديث**، ص١٥.

(٤٠) امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م، (ط٢)، ص١٠ (في ترجمة امرئ القيس).

(٤١) ابن منظور، **لسان العرب**، ٩/٢٧٦ (قحف). القحاف: شدة الشرب من الخمر، النقاف: الحرب وتحطيم الرؤوس.

(٤٢) عزا العيني في كتابه (المقاصد النحوية) هذا الشعر إلى صبي من بني سعد. ينظر: العيني، بدر الدين محمود، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠م، ١/٥٠٠. وهو من شواهد سيبويه، سيبويه، **الكتاب**، ١/١٢٩.

(٤٣) نَعَمٌ: واحد الأنعام، وهو المال الراعية، وأكثر ما تقع على الإبل والبقر. ينظر: العيني، **المقاصد النحوية**، ١/٥٠١.

(٤٤) المبرّد، **المقتضب**، ٣/٢٧٤.

(٤٥) ابن الناظم، بدر الدين محمد، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٧٩-٨٠.

(٤٦) العيني، **المقاصد النحوية**، ١/٥٠١.

(٤٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/٤١٩. وابن يعيش، **شرح المفصل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ١/٢٤١، ٢٤٣. والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ٢/٤٤-٤٧. وابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص١٣٢-١٣٣.

(٤٨) ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، هامش صفحة ١٣٢. وابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٧١.

(٤٩) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، مسألة ٣٩، ص١٧٠.

(٥٠) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم الحديث ٣٤٤، شركة القدس، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٩١.

(٥١) ينظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٧٠-١٧١.

(٥٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا قيل للمصلي: تقدَّم أو انتظرْ فانتظر فلا بأس، طبعة دار طوق النجاة، رقم الحديث ١٢١٥، ٢/٦٥.

(٥٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم الحديث ٣٤٤، ١/٧٦.

(٥٤) ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن**، عنى بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٦٢.

(٥٥) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٧٠.

(٥٦) نسب هذا الشعر إلى الزباء في: ابن منظور، **لسان العرب**؛ ٣/٤٤٣ (وأد)، ٩/١٩٣ (صرف)، ١٠/١٤٨ (زهق)، في حين العيني عزاه إلى الخنساء بنت عمرو بن الشريد. ينظر: العيني، **المقاصد النحوية**، ٢/٩٠٩، غير أن البحث لم يعثر عليه في ديوان



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



الخنساء.

(٥٧) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م، ٥٤٨/٢.

(٥٨) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص١٥٠-١٥١. وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م، ص٤٥٠-٤٥١. وأبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص٨٨٨.

(٥٩) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٤٥٠.

(٦٠) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ١٤٣/٤. وابن السراج، **الأصول في النحو**، ٥/٢.

(٦١) ينظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح**، مسألة ٤٢، ص١٧٨.

(٦٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجزية والموادعة، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين، هل يعفى عنهم، الحديث رقم ٣١٦٩، ٩٩/٤، وكتاب الطب، باب ما يذكر في سمّ النبي ﷺ، الحديث رقم ٥٧٧٧، ١٣٩/٧.

(٦٣) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٢١١/٢-٢١٢. والأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م، (ط٢)، ٢٩٢/٢-٢٩٥.

(٦٤) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٧٨.

(٦٥) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ١٠٧/١-١٠٨.

(٦٦) محمد بن محمد حسن شُرَّاب، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧م، ٣٦٩/٢.

(٦٧) رمضان عبد التواب، **التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١م، ص٦٩.

(٦٨) ج. فندريس، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ص٧٩-٨٠.

(٦٩) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم الحديث ١١٠(٢٩٣٧)، ٢٢٥٠/٤.

(٧٠) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، د.م، ٢٠٠١م، رقم الحديث ١٧٦٢٩، ١٧٢/٢٩.

(٧١) ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ١٠٨/١.

(٧٢) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص١٧٨-١٧٩.

(٧٣) ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن**، ص١٢٧-١٢٨.

(٧٤) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م، ٤٩/٢١. والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ت، ٣٨٦/٢.

(٧٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م، ٢٢٠/٢.

(٧٦) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ت، ٣٨٥/٢.

(٧٧) البيت منسوب إلى يزيد بن مخْرَم الحارثي في: العيني، **المقاصد النحوية**، ٣٤٨/١-٣٤٩. وينظر: الفراء، **معاني القرآن**،



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6

Musling: ?????? ????????? ??? ????????? ?? ??? ?????? ??????? ?????? The Preference for Non-Grammatical Substitution in the Language of the Holy Ha



٣٨٦/٢.

(٧٨) من شواهد الفراء: الفراء، **معاني القرآن**، ٣٨٦/٢.

(٧٩) البيت لأبي محلم السعدي في: البعدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ٢٦٥/٤-٢٦٦، ٣٩٦/٥. وبلا نسبة في: أبي البركات الأنباري، الإنصاف، ١٢٩/١.

(٨٠) البيت لا يعرف قائله، وهو وارد في: الأشموني، **شرح الأشموني** (١٠٧/١)؛ وابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م، ١٩٩٠م، ١٣٨/١. **وشواهد التوضيح**، ص١٧٨. وإميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ١٨٦/٥.

(٨١) البيت لا يعرف قائله، وهو وارد في: الأشموني، **شرح الأشموني** (١٠٧/١). وابن مالك، **شرح التسهيل**، ١٣٨/١. **وشواهد التوضيح**، ص١٧٨. وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٤٥١ و٨٤٤. والعيني، **المقاصد النحوية**، ٣٤٩/١. وإميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ١١٥/٦.

(٨٢) ينظر: العيني، **المقاصد النحويّة**، ٣٤٩/١.

(٨٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢١/١. وابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ٢٢٠/٢. وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨٤/٤.

(٨٤) ينظر: حمدي محمود جبالي، **في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير، إشراف: محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ١٩٨٢م، ص٣٨-٣٩.

(٨٥) ينظر: ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٩٨٧م، ص٢٠، ٢٨ و٢٦٤. ويحيى عبابنة، **مصطلح الفعل في كتاب دقائق التصريف**، مجلة علوم اللغة، العدد الأول، المجلد التاسع، ٢٠٠٦م، ص١٨١-٢١٩، ص٢٠٠.

(٨٦) ينظر: خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ١٠٩/٢.

(٨٧) ينظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣م، مسألة ٦١، ٣٥٦/٢-٣٥٨.

(٨٨) ينظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ٢٧٤/٢.

(٨٩) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، مسألة ٦٤، ص ٢٤٨. وقد ورد هذا التركيب (نساء المؤمنات) في صحيح البخاري، نصه: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: "**كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الفَجْرِ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلاَةَ، لاَ يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الغَلَسِ**"، ينظر: البخاري، صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر، رقم الحديث ٥٧٨، ١٢٠/١؛ وفي صحيح مسلم، نصه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: "**أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ**". ينظر: مسلم، **صحيحه مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير بالصبح، رقم الحديث ٢٣٠ - (٦٤٥)، ٤٤٥/١.

(٩٠) ينظر: البخاري، **الأدب المفرد**، تحقيق: وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، د.م، ١٩٩٧م، (ط٤)، رقم الحديث ١٢٢، ٥٦/١.



Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 2, Art. 6



(٩١) ينظر: العيني، بدر الدين أبو محمد، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ٢٠١٠م، ٧٤/٥.

(٩٢) ابن مالك، **شواهد التوضيح**، ص٢٤٨.

(٩٣) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، ٣٥٧/٢.

(٩٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (سوأ)، ٩٨/١.

(٩٥) الأستراباذي، **شرح الكافية**، ٢٧٤/٢-٢٧٥.



https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss2/6